

اقتصاد

بلا تعديلات.. «مجلس الشعب» يقر مشروع موازنة ٢٠١٨

هنا غانم

وزير المالية: سورية من أقل الدول مديونية خارجياً ودخلية

بعد تداولات استمرت لمدة شهر كامل أعلن رئيس مجلس الشعب حمودة صباغ أمس عن موافقة مجلس الشعب بالأغلبية على مشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٨ لتصبح قانوناً بعد أن صوت النواب على كل باب على حدة كما ورد دون أي تعديل يذكر.

وتقرر تحديد اعتمادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨ بمبلغ إجمالي قدره ٣١٨٧ مليار ليرة سورية وقرع ما جاءت به المادة الأولى من مشروع القانون.

أكد رئيس المجلس أن من أول واجبات مجلس الشعب تجاه الوطن والمواطن بذل الجهود لتكون الموازنة في العام القادم بداية مرحلة جديدة مملوءة بالعطاء ويحفظ ثمارها الوطن والمواطن مقدراً كل الجهود التي بذلت في إعداد هذه الموازنة.

وكان مجلس الشعب تابع خلال جلسته ببعض التساؤلات المتعلقة بدراسة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي حث وزير المالية مأمون حمدان للرد على بعض التساؤلات عما يتعلق بتحويل الديون والقروض والسلف للأجيال القادمة وهي بمنزلة سندات مرتبطة على خزينة الدولة واجبة السداد حتى العام ٢٠٣٣، موضحاً أن الحكومة كانت أمام أحد خيارين إما الاقتراض الخارجي ونحن نعد من أقل الدول مديونية للخارج وإما

الإقتراض من الداخل. إضافة لذلك قال: نعمل بذلك على الشعب السوري وعلى الفوائد الاقتصادية الناتجة عن بعض المؤسسات الاقتصادية الكبيرة في الدولة وهي ستساهم في إعادة الإنتاج وضخ التدفقات النقدية في خزينة الدولة وتسديد الالتزامات والعجز في الموازنة العامة للدولة خلال فترة زمنية أقل.

وأوضح أن الزيادة في الإنفاق يعني عدم وجود ما يغطي الإيرادات ومن ثم تحيل الدين إلى سنوات قادمة وهذا ما تسعى الحكومة إلى إيجاد الحلول الناجمة له عبر إعادة القوة للاقتصاد السوري واتباع سياسة مالية وتقنية سليمة عبر دعم الإنتاج والتصدير.

٧ مليارات ليرة فاتورة شراء آليات «الأشغال» وأخرى بـ٥,٥ مليارات على الطريق

صالح حميدي

كشفت وزارة الأشغال العامة والإسكان أنها تنتظر تمويلاً بقيمة ٥,٥ مليارات ليرة سورية من صندوق الدين العام لتسديد قيمة العقد البيلاورسي لتوريد ١٥٧ آلية قلاب.

وعلى صعيد تتبع تنفيذ خطة الوزارة الاستثمارية بين مدير التخطيط والتعاون الدولي في الوزارة موقف خباز أن نسبة التنفيذ المالي حتى الشهر الماضي وصلت نسبتها ٦٣ بالمئة، بقيمة نحو ١٣,٥ مليار ليرة، موضحاً أن الإنفاق الفعلي للوزارة تركز على شراء الآليات والمعدات الهندسية ووسائل النقل والانتقال للوزارة والجهات التابعة لها بقيمة ٦,٩ مليارات ليرة، ومشاريع إنشائية عائدة للجهات ذات الطابع الإداري بقيمة ١,٩ مليار ليرة، وأنفق على مجمع جرمانا التعليمي ١,٧ مليار ليرة، و٨٥٤ مليون ليرة على التخطيط الطوغرافي، كما أنفق على أتمتة أعمال الوزارة والبحث العلمي نحو ٢٣٣ مليون ليرة والتخطيط التنظيمي ٢٧٤ مليون ليرة.

وفي سياق آخر، أشاد وزير الأشغال العامة والإسكان بإمكانيات وقد الشركات الصينية خلال اجتماع أمس، والذين تأتي زيارتهم ضمن إطار علاقات صداقة وتعاون تربط بين سورية والصين ومواقف الصين الداعمة

بائع: نؤمن البضاعة يومياً من لبنان وكل شيء سهل بالمال.. ومسؤول في الجمارك؛ لنقصي الموضوع فوراً!

سوق جملة للمواد الغذائية المهربة على بعد ٥٠٠ متر من «الجمارك»!

ويشتري بالمال، حيث تدفع مبلغاً من المال لتعريب البضاعة، فيستطيع الزبون شراء ما يريد مما هو متوافر ويستطيع التوضيعة على ما يريد من بضاعة غير متوافرة في السوق بالاتفاق مع أحد المهربين من أدوية ومستحضرات تجميل ليكون طلبه حاضراً في صباح اليوم التالي.. حيث حضرت «الوطن» اتفاقاً بين أحد الزبائن والمهربين إذ طلب الزبون بعض أنواع مستحضرات التجميل والأدوية ووعده البائع بتأمينها خلال يوم واحد. ومتابعة الموضوع مع إدارة الجمارك تواصلت «الوطن» مع مسؤول (فضل عدم ذكر اسمه) أكد وجود هذا السوق، وأنه كانت توجه إليه دوريات من وقت لآخر وضبط المهربين، إلا أنه دائماً يرم نفسه فوراً، إذ إن المهربين يعرضون بضاعة ليوم أو يومين عمل فقط، مشدداً على أن ظاهرة الأسعار المخفضة في السوق للمهربات تثير مخاوف من كونها منتهية الصلاحية يتم تزوير لصافاتها، وبعضها قد يكون غير صالح للاستهلاك، فهي في النهاية بضاعة دخلت تهرباً وبالتالي لم تخضع لأي فحوصات أو مطابقة للمواصفات والمقاييس. مبيناً أن دخول هذه البضاعة بشكل يومي يحتاج إلى بحث ونقص، إذ يمكن وجود بعض العناصر بالفعل يسهلون دخولها، أو هناك طرق أخرى، وهذا ما سوف يكون باهتمام الجمارك فوراً. وسوف يتم البحث والتقصي حول الموضوع والتحرك نحو السوق.



مساء فناد البضاعة ليعاود شقيقه رحلته لاستقدام المزيد. كاشفاً عن دور للسوق في «لعبة المته»، عبر حيلة لجأ لها تجار المته لتباع بضائعهم بسعر مرتفع خلافاً لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي حددت سعر العلب بـ ٢٨٠ في حين يسجل سعر العلب الواحدة في سوق التهريب بـ ٤٥٠ ليرة لبعض الأصناف التي بقي عرضها في السوق محدوداً جداً، حيث يصدرها تجار المته إلى لبنان ليعاد تهربها إلى سوق البرامكة. وأكد البائع الذي تحدثت إليه «الوطن» أن البضاعة في السوق كلها تهريب، ولدى سؤاله عن طريقة دخول البضاعة قال: «كل شيء يباع

البسطات المغترشة الأرض وتكتظ في جهات المحال ليكون المخفي أعظم.. محلات تجارية تجمع أكبر تجار الشام باعتباره المورد الأساسي لبضائعهم الأجنبية المهربة ليلامس المستهلك فرقاً غير منطقي بالأسعار بين ما يعلن عنه داخل هذا السوق ومولات دمشق والأسواق الشعبية، فهو ركن صغير يتخفي بأحد أزقة البرامكة لكن تجذب الأنظار وتميل له النفوس، وهذا ما أكد «الوطن» أحد الباعة المهين في السوق ويتعاون مع أخيه المسؤول عن إيصال البضاعة من لبنان إلى سورية، فهناك رحلة له يومياً تنتهي الساعة السادسة صباحاً على الأراضي السورية ليبدأ بيع المنتجات لتجار دمشق معلنين الساعة السادسة

الحكومة توافق على توريد ألف باص من بيلاروسيا وتبحث في إلغاء إحداث معهد التأمين العربي

الاتصالات من حاجة أساسية لعمل الدولة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. واستمررا لخطة الحكومة في إصلاح قطاع التأمين ليكون داعماً للاقتصاد الوطني ناقش المجلس مشروع قانون بإلغاء إحداث معهد التأمين العربي وذلك بناء على مقترحات مجموعة العمل المكلفة بدراسة البيانات المالية للمعهد ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره، وبهدف الاستمرار الأمثل للمقومات السياحية للساحل السوري وفق خطة مدروسة طلب المجلس من وزارة السياحة إنجاز الخارطة السياحية للساحل السوري. وطلب المجلس من وزارة الإدارة المحلية والبيئة مراقبة عمل الأتوى الحكومية المتوضعة في القرى والبلدات لرفع مستوى أداؤها باعتبارها على تماس مباشر مع الحاجات والخدمات المقدمة للمواطنين.



شكل أسهل إلى سوق العمل من خلال خلق ٢٠٠٠ فرصة استعادة كحد أقصى مقابل مكافأة مادية بما يحقق فائدة عملية واقتصادية تنعكس إيجاباً على الخريجين الجدد الأكثر تميزاً. فيما يتعلق بالحكومة الالكترونية طلب المجلس من جميع الوزارات والجهات العامة الاستمرار بوتيرة عمل عالية لانجاز البوابة الالكترونية التي تقدم ٣٤١٢ خدمة للمواطنين وقطاع الأعمال والمستثمرين ويجب أن تكون متوازنة مع إنجاز ملفات الإصلاح الإداري وتحتاج إلى عمل تشريعي وإجرائي وفني إضافة إلى المضي بمشروع الدفع الالكتروني والترميز الالكتروني نظراً لما تشكله

الرياضي العام واتحاد شبيبة الثورة والاتحاد الوطني لطلبة سورية بوضع خطة للرياضة والشباب تتضمن عدة محاور تتعلق بالرياضة المرسية ودورها في بناء الإنسان وتفعيل حصص الرياضة المدرسية وافتتاح المزيد من المراكز الرياضية إضافة إلى تنشيط الرياضة في مختلف الجامعات والأندية الرياضية الجامعية لجهة تشكيل الفرق الرياضية وتنظيم منافسات بين مختلف الكليات. كما ووافق المجلس على القرار الخاص بتنفيذ برنامج «دعم الخريجين الجدد» في الجامعات الحكومية التحليلية لتعزيز قدر الكوادر الشابة على النفاذ

قاسم لـ«الوطن»: الأسهم لم تتأثر بتغيرات سعر الصرف وتمكنت من امتصاص جزء من سيولة السوق بورصة دمشق تدرس مع المصرف المركزي إقامة جلسات لتداول شهادات الإيداع

علي محمود سليمان

بورصة دمشق من أي تغيرات قد تطرأ على سعر الصرف كون الشركات المدرجة في السوق لديها أداء ممتاز مع وجود حركة تداول مرتفعة. وأشار قاسم إلى أن التوقعات ايجابية للعام القادم مع وصول المؤشر حالياً إلى قيم مرتفعة جداً مسجلاً ٤٨٠٠ نقطة تقريباً من نهاية العام فيما كان قد سجل في بدايته نحو ١٦٠٠ نقطة وهذا الارتفاع جيد ويعطي مؤشراً إيجابياً لعمل البورصة.

وقمياً يتعلق بالشركات المطروحة للإدراج في بورصة دمشق أوضح المدير التنفيذي للسوق أنه تم رفع تقرير إلى مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية يتضمن أسماء الشركات المقترحة للإدراج والتي تتصدر الأولوية في الإدراج كونها تمتلك أفضل الإمكانيات وهي أصبحت معروفة الأسماء وهي شركات والاتصالات سيريتل MTN وشركة المشرق العربي للتأمين والشركة العربية السورية للسباحة، مضيفاً بأن مجلس الإدارة سيجتمع في الأسبوع القادم ويقرر مع من يجب التواصل من هذه الشركات، مع الإشارة إلى أن شركة سيريتل كان من المقرر أن تدرج قبل نهاية العام الحالي ولكن يبدو أن لديهم ظروفًا خاصة بهم يتم التشاور معهم بخصوصها حيث نص العقد الذي وقعته الشركة مع الهيئة الناظمة للاتصالات على أن تدرج في سوق دمشق للأوراق المالية خلال ثلاث سنوات من الحصول على الترخيص.

ونوه قاسم إلى أن بورصة دمشق قد وصلت إلى الحدود الدنيا من الضوابط المطلوبة لإدراج الشركات

كشف المدير التنفيذي لسوق دمشق لأوراق المالية عبد الرزاق قاسم لـ«الوطن» عن دراسة تجري حالياً في السوق بخصوص إقامة جلسات تداول لشهادات الإيداع، وذلك بالتعاون مع مصرف سورية المركزي. وأوضح قاسم أن قرار إصدار شهادات الإيداع يعود لمصرف سورية المركزي الذي يختار التوقيت المناسب حيث تقوم بورصة دمشق بإقامة جلسات خاصة لتداول شهادات الإيداع، وذلك يتم العمل حالياً على إعداد الجوانب الفنية والإدارية بانتظار إصدار المركزي قراره بتداول شهادات الإيداع، بالإضافة إلى أن البورصة تسكح سجلات الملكية من خلال مركز الحفظ والمقاصة الموجودة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ولفت قاسم إلى أن بورصة دمشق لم تتأثر بالتغيرات التي طرأت مؤخراً على سعر صرف القطع الأجنبي بل على العكس تعززت مكاسب المستثمرين في البورصة حيث اتجه المستثمر لضخ السيولة في السوق بشكل أكبر نتيجة تراجع سعر الصرف فأصبح هناك تخوف لدى المستثمرين من المضاربة على سعر الصرف فانتجوا إلى بورصة دمشق كون الاستثمار في الأسهم أكثر ضماناً واستقراراً ما أدى لرفع معدلات الإدراج وبالتالي زيادة في قيم وحجوم التداول وبذلك تمكنت بورصة دمشق من امتصاص جزء من السيولة الموجودة في السوق ولكن لا يوجد قراءة دقيقة لنسبة وحجم هذه السيولة مؤكداً بأنه لا يوجد أي قلق في

زيتون لـ«الوطن»: شهادات الإيداع ستكون للمواطنين والمصارف تمنحها بالنيابة عن المركزي

عبد الهادي شباط

بين مدير عام المصرف الصناعي قاسم زيتون لـ«الوطن» فيما يخص شهادات الإيداع التي يتم الحديث عنها من قبل المصرف المركزي أن هذه الشهادات كانت جزءاً من المتاحرات والمخاطر التي تم بحثها مؤخراً في اجتماع موسع مع المصرف المركزي مبيناً أنها ستكون مخصصة للمواطنين وأن المصارف العامة ستتمتع بهذه الشهادات لصالح المركزي لقاء عمولة دون أن تتحمل المصارف مخاطرها، والتي قد تنتج عن عوامل متفرقة مثل ارتفاع أو انخفاض الأسعار، حيث يستقبل المصرف الودائع من الراغبين في الحصول على شهادات الإيداع.

وأشار زيتون إلى أن من أهم القضايا التي تم نقاشها وبحثها مع المصرف المركزي هو وضع هذه القضية في دراسة أسبابها والعوامل المؤثرة فيها حيث تسجل معدلات الطلب على القروض نسباً متدنية سواء بالمصارف العامة أو المصارف الخاصة، وخاصة أن هناك اهتماماً حكومياً واسعاً حول تفعيل ومنح القروض الأمتانية للمستثمرين في المناطق، إضافة إلى إطلاق القروض الصناعية من جديد هو مؤشر واضح على رغبة الحكومة في دعم المشاريع الصناعية عبر توفير التمويل الذي تحتاجه المشاريع وخطوط الإنتاج الصناعية وأنها تأتي في إطار عمل الحكومة المتكامل لدعم الصناعة والمشاريع الإنتاجية ولا سيما بعد عودة الأمن والاستقرار للعديد من المناطق، إضافة إلى أنه مطلب لكثير من الصناعيين والمحتاجين موضحاً أنه تم تحديد الشروط والضوابط لمخ هذه القروض بما يتماشى مع الظروف الراهنة والمصرف جاهز لاستقبال الطلبات ودراساتها فور تقديمها وتأمين الأوراق

المطلوبة.

كما أوضح المدير العام أن هناك تنسيقاً مع الحكومة لدعم رأسمال المصرف وزيادته بما يسمح بتغطية أوسع لتمويل المشاريع الصناعية، مبيناً أن أولويات التمويل ستكون لتمويل رأس المال العامل للمشاريع المتوقفة ولكنها بحالة تسمح لها بالإنتاج والمشاريع المتوقفة نتيجة أضرار جزيئية ولكن بحالة تسمح لها أيضاً بالإنتاج في حين تمويل قروض المشاريع الموجهة للتصدير ستكون للمشاريع التي تستخدم ٦٠ بالمئة من مدخلاتها سلعاً محلية أو تحقق قيمة مضافة ٤٠ بالمئة كحد أدنى والمشاريع الصناعية الممول مرتبطة بالإنتاج الزراعي على أن تقام هذه المشاريع ضمن المناطق الريفية التي يتوفر فيه المنتج الزراعي والمشروع المرتبط باستخدام أو إنتاج الطاقة المتجددة شريطة أن يرتبط بالاستخدام الأمثل وأن يكون ضمن المناطق الآمنة التي تحقق الإنتاج الأمثل، حيث بين المصرف الصناعي عبر إعلانه عن بدء منح قروض تشغيلية طويلة وقصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل المشاريع الصناعية في المناطق الآمنة فقط، وأن القروض طويلة الأجل تكون لسبع سنوات لإقامة مشاريع صناعية جديدة ومتوسطة الأجل لمدة خمس سنوات لتمويل شراء أصول إنتاجية أو إعادة تأهيل المنشآت القائمة أو قروض قصيرة الأجل مدة عام لتمويل رأس المال العامل.

إضافة إلى أن التمويل سوف يشمل الصناعات الغذائية والهندسية والكيميائية والنسجية وقطاع المهن الحرة والحرف اليدوية وصناعة الأعلاف لتمويل رأس المال العامل للمشاريع المتوقفة أو التي لحقتها أضرار جزيئية وتسمح حالتها بالإنتاج والمشاريع الموجهة للتصدير والحددة بضوابط نوع المشروع واستخداماته ومكان إقامته.

يسمى بالسوق ما بين المصارف.